مجلس التعاون

قطار مكة - جدة - المدينة.. حلم قديم هل يتحقق؟

الرياض / متابعات:

من مستلزمات التنمية ان تكون هناك بنية تحتية متكاملة مثل شبكات الاتصال والخدمات التعليمية والصحية وعلى رأسها وسائل ومستلزمات النقل من طرق وجسور وخطوط برية وحديدية ويمكن اعتبار التوجيه الملكي بتنفيذ مشروع قطار مكة - جدة - المدينة احد الخيارات المهمة لاستكمال البنى التحتية في قطاع النقل بالمملكة وقطار مكة - جدة - المدينة حلم قديم يتلهف لتحقيقه المواطنون ورجال الأعمال وزوار المملكة في مواسم الحج والعمرة وقد مضت سنون عديدة الى ان صدر توجيه المليك .المعروف ان المشروع وفكرته كدراسة موجودة منذ سنوات لكن ظروفا كثيرة بعضها مالية وبعضها بيروقراطية حالت دون ظهور الفكرة وتجسدها على ارض الواقع لكن اصرار الملك عبدالله على انجاز المشروع هو ما دفعه الى ان يكون مشروعا ذا اولوية قصوى في مسيرة النقل فهو يخدم منطقة ادارية مهمة مثل المنطقة الغربية ويؤسس لنمط جديد من مفاهيم خدمات النقل ليس للأفراد فقط بل للبضائع وحركة النمو الاقتصادي المتسارع في المملكة .

ان ربط المملكة بشبكة طرق حديدية سوف يقدم خدمة تنافسية للمواطنين وزوار الأماكن الطاهرة ويسهل تقديم الخدمات المساندة للمشروع ويختصر الوقت سواء في الحج او العمرة او حتى لحركة تنقل المواطنين والمقيمين العادية .

لاشك انه مشروع عملاق ومكلف ماديا لكن جدواه ونتائجه ستظهر سريعا وسيلمسها كل المواطنين وتؤرخ لمرحلة جديدة في تطور حركة النقل بالمملكة وبالاخص اذا تم استكمال المشروع في سنوات لاحقة وتم ربط ذلك بشبكة خطوط حديدية واحدة تبدأ من المنطقة الشرقية مرورا بالمنطقة الوسطى والعاصمة الرياض وكذلك المنطقة الجنوبية والشمالية انه الخيار الاهم والذي على ضوئه ستكون هناك بيئة سياحية واستثمارية صحية تعزز دور المملكة في مسار التقدم الحضاري في القرن الحادي والعشرين .

الرياض

أضواء

السوق المشتركة و ثقافة «السلحفائية الخليجية»

عندما أعلن عن البدء في السوق الخليجية المشتركة في الدوحة في نهاية العام الماضي (2007) لم أشعر أبدا بأهمية ذلك الإعلان وقلت في نفسي أنه مجرد "إعلان" عن بعض الأحلام التي لن تتحقق مثل كثير من الأحلام التي أتحفنا بها مجلس التعاون الخليجي ولم يتحقق منها إلا تلك الأحلام التي تتحقق لوحدها دون جهد أما تلك الأحلام المرتبطة بتحديات المستقبل فلم يتحقق منها شيء.

د. مشاري بن عبدالله النعيم

لا أريد أن أكون "يؤوسا" مع أن اليأس من مجلس التعاون أمر مبرر فنحن على مشارف نهاية العقد الثالث من عمر المجلس ولم يتحقق الكثير الذي كانت تطمح له دول المنطقة وشعوبها بل كل ما نسمعه مجرد "مشاريع" تضيع في "دهاليز" بيروقراطية الدول خصوصا وأن كل مشروع يضاف له عبارة "ويتم التطبيق حسب القوانين والأنظمة الخاصة بكل دولة"، ولأن كل دولة لها مصالحها الخاصة وليس لديها أي استعداد للتنازل للأطراف الأخرى فقد ظلت كل المشاريع معلقة حتى "النظام الجمركي" الذي تفخر به "الأمانة العامة" لدول الخليج وتعتقد أنها حققت نجاحات كبيرة فيه يظل ناقصا ويواجه العديد من الإشكالات البيروقراطية وبعض النقاط غير الواضحة التي تجعله "مشروعا معاقا" هذا ما سمعته في اللقاء الذي جمعنا بأمين مجلس التعاون الأستاذ عبدالرحمن العطية في الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية قبل عدة أسابيع، فقد تحدث الأمين عن "السوق الخليجية المشتركة" بشكل يبعث على التفاؤل لكن من خلال الأسئلة تبين لي أن المشروع يواجه مشاكل حقيقية نتيجة لترك مسألة التطبيق للدول الأعضاء بدلا من تفعيل دور الأمانة كي تصبح بحجم وقوة أمانة الاتحاد الأوروبي.

في عالم اليوم لا يكفي أبدا أن نعمل بسرعة بل يجب أن نعمل بشكل أسرع من الآخرين وإلا سوف نراوح مكاننا هذا إذا لم نتأخر عن الركب أكثر لأن الآخرين يعملون بشكل أسرع منا، وإذا ما عرفنا أصلا أننا متأخرون جدا وأنه يجب علينا العمل بشكل أسرع من الآخرين حتى نلحق بهم فسوف نشعر بحجم الكارثة التي نعيشها نتيجة لهذا التباطؤ الغريب الذي "نتلذذ" به وكأن الأمر برمته لا يعنينا. أذكر أنني شعرت ببعض البهجة عندما تم الإعلان عن "العملة الخليجية المشتركة" قبل عدة سنوات وعندما سمعت عن موعد تطبيقها شعرت ببعض الخيبة وقلت لماذا لا نعمل بشكل أسرع والآن تم تأجيل المشروع عندما اقترب موعد التطبيق وإلى موعد غير محدد، لأننا غير جادين بما فيه الكفاية وكل دولة من دول الخليج تعتقد أنها ليست بحاجة للدول الأخرى. والذي يظهر لي أننا ننتمي لثقافة تعتمد بالدرجة الأولى على العمل "المنفرد" ولا تستطيع تكوين فرق العمل المنتجة والجادة وإلا بماذا يمكن أن نفسر مرور ثلاثة عقود على مجلس التعاون (تقريبا) وكل ما حققناه هو "دورة الخليج" (وقد بدأت قبل تأسيس المجلس وإلا كان أصابها ما أصاب كثيرا من القرارات التعاونية) وربما عدم الحاجة لتأشيرة دخول لدول الخليج، أما على الصعيد الاقتصادي والتعليمي وحتى السياسي فلم نحقق نتائج لها قيمة كبيرة. ربما يعود السبب هنا إلى ما أكده العديد من المهتمين الخليجيين الذين اجتمعوا في الأسبوع الثاني من هذا الشهر في البحرين في منتدى التنمية فقد ذكروا أن المختلف يتفوق على الجوهري بين دول الخليج لذلك يصعب تطوير إستراتيجية مشتركة في ظل هذا الاختلاف الكبير. السوق الخليجية المشتركة يفترض منها أن تتيح "المواطنة الكاملة" لمواطني مجلس التعاون لكنها متروكة لتطبيق كل دولة حسب أنظمتها ولوائحها، أي ان المحصلة النهائية ستكون تعقيدات كبيرة ستجعل كل مواطن خليجي يؤثر السلامة ويبقى في مكانه، بينما الدول الخليجية المنفتحة اقتصاديا وثقافيا لا تحتاج السوق المشتركة أبدا كي تشعر الخليجيين وغيرهم بالمواطنة.

المشكلة أننا في كل قمة خليجية نسمع الكثير من الأفكار ومن المشاريع "المثيرة" التي نعلم في قرارة أنفسنا أنها لن تتحقق لكننا "نحلم" مثل غيرنا أن تصبح المنطقة كتلة اقتصادية وثقافية وسياسية واحدة وبعد وهلة نعرف أن هذا الحلم صعب المنال لأن هناك من العوائق الداخلية في كل دولة خليجية التي تمنع التكامل "المؤثر". السوق الخليجية المشتركة يفترض بها أن تقوي موقف دول الخليج التفاوضي مع الكتل الأخرى في العالم ويفترض أنها ستشجع الاستثمار البيني وتتيح حق التملك للمواطن الخليجي إضافة للكثير من التسهيلات التي تحقق مسألة المواطنة للخليجيين في كل الدول الخليجية. لن أقول إن هذه أحلام، فما سمعته من الأمين العام الأستاذ العطية يحث على العمل إذ أنه لا يكفي التفاؤل لبناء مشاريع عملاقة مثل السوق الخليجية المشتركة، وأذكر في هذا الصدد أن احدى القنوات السعودية سألت المواطنين في احدى المدن السعودية عن السوق الخليجية المشتركة وتأثيرها على حياتهم (وكان ذلك بعد الإعلان عن إطلاق هذا المشروع بأيام) ولم يستطع أحد أن يجيب على السؤال إلا بعبارات عامة، بينما فكرة السوق المشتركة يجب أن تكون "ثقافة"، أي أنها ليست قرارا يستفيد منه المستثمرون الكبار بل هي "تفعيل لثقافة المواطنة" الخليجية والتي يبدو أنها غائبة كثيرا عن الأذهان. المشاريع الكبيرة تبدأ من المواطن العادي وتنتهي إليه وإذا كان المواطن الخليجي "فقد الثقة" في المشاريع الخليجية التكاملية ولم يعد يهتم بما يطلق من مبادرات فسنكون بذلك خسرنا القاعدة الأساسية التي تضمن نجاح أي مبادرة في المستقبل. بالتأكيد انا سعيد بالاستماع لأمين مجلس التعاون وسعيد أكثر بالحماس لفكرة "المواطنة الخليجية" لكني أتمنى أن تكون اللقاءات هذه أكثر والتفاعل مع كل طبقات المجتمع وليس رجال الأعمال فقط الذين لا يحتاجون للسوق المشتركة كي يحركوا استثماراتهم من مكان لآخر.

استعادة الثقة في مجلس التعاون تتطلب نجاح المبادرات المهمة والكبيرة التي وعد بها قادة المجلس مواطنيهم كما أنها تحتاج أن نبتعد عن "ثقافة التسويف" وتأجيل المشاريع المهمة وتتطلب قوة كبيرة وصلاحيات عالية لأمانة المجلس وفك عزلة هذه الأمانة عن المجتمع الخليجي فخلال العقود الثلاثة الماضية لا نسمع عن نشاطات الأمانة إلا عند اقتراب لقاء القمة. ولعل الأهم هنا أن تتخلص دول المجلس من "سلحفائية" اتخاذ القرار وجمود تطبيق القرارات وإخضاعها للنظم المحلية المعقدة وأن تكون مستعدة لتقديم بعض التنازلات لمنظومة المجلس بدلا من البحث المستمر عن المصالح الخاصة. ولعلي اقترح هنا أن يكون هناك تنظيمات وقوانين على مستوى دول الخليج ملزمة للجميع بصرف النظر عن النظم المحلية التي قد تتقاطع مع التفاصيل مثل القوانين الفدرالية في الولايات المتحدة والتي تتقاطع مع النظم المحلية لكل ولاية، هذه مجرد فكرة أتمنى أن تكون جديرة بالدراسة.

الشركات السنغافورية تتطلع إلى الإمارات كمركز للأسواق العالمية

ابوظبي / وام:

نظمت (هيئة رأس الخيمة للاستثمار)، الجهة الحكومية التي تتولى مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الامارة بالتعاون مع مجلس الأعمال السنغافوري ندوة حول فرص الاستثمار في رأس الخيمة في فندق (جي دبليو ماريوت) في دبي.

وتحدث في الندوة مجموعة من كبار المسؤولين في «هيئة رأس الخيمة للاستثمار» و«مجلس الأعمال السنغافوري» على رأسهم هو هاو واي، رئيس مجلس الأعمال السنغافوري ورامان أيير المدير العام والفني في «هيئة رأس الخيمة للاستثمار» وبيتر شوستر مدير عام «رأس الخيمة أوفشور» والدكتور أس. كي شاترجي مدير التسويق والمبيعات العالمية في «هيئة رأس الخيمة للاستثمار» بالإضافة إلى ديليب ناير قنصل عام سنغافورة في دبي.

وفي كلمته التي قدمها نيابة عن الدكتور خاطر مسعد، الرئيس التنفيذي لهيئة رأس الخيمة للاستثمار، تحدث رامان أيير عن العلاقات التجارية الطويلة التي تربط بين الإمارات وسنغافورة وسلط الضوء على الفرص الاستثمارية المحتملة أمام الشركات السنغافورية في إمارة رأس الخيمة. و قال أيير :«احتلت الإمارات خلال العام 2006 المرتبة الثامنة عشرة بين أكبر الشركاء التجاريين بالنسبة لسنغافورة على المستوى العالمي والمرتبة الثانية بين دول الشرق الأوسط.

ابوظبي

ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من 11,68 مليار دولار خلال العام 2006م، حيث بلغت قيمة الصادرات السنغافورية إلى الإمارات 5,05 مليار دولار أميركي والواردات من الإمارات مبلغاً قدره 6,64 مليار دولار أميركي. ومن خلال اعتمادها على الواردات ومعدلات الدخل المرتفع، تبقى الإمارات سوقاً مربحة وواعدة للمنتجات السنغافورية».

وتتألف الصادرات السنغافورية إلى الإمارات بشكل رئيسي من البضائع الإلكترونية والمواد البتروكيمائية. وتنظر الشركات السنغافورية إلى الإمارات على أنها مركز توريد رئيسي للعديد من الأسواق الهامة مثل إيران والعراق وشرق أفريقيا و كمنولث الدول المستقلة ودول أوروبا الشرقية. وتأكيداً منه على دور القطاع الخاص، أضاف أيير: «تعد سنغافورة نموذجاً للتطور تقتدي به العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم، حيث تعد مثالاً مهماً في الاستفادة من مساهمات القطاع الخاص من أجل تحقيق التقدم في كافة المجالات.

وعلى غرار الحكومة السنغافورية، تقوم حكومة رأس الخيمة بتشجيع التطوير من خلال القطاع الخاص وتلعب الحكومة، مهتديةً برؤية ودعم سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، دور الشريك الفعال الذي يشجع هذا القطاع من خلال توفير البيئة الملائمة للشركات واتخاذ التدابير المتمثلة بتطوير البنية التحتية والمرافق والخدمات». وفي معرض تعليقه على الفرص الاستثمارية في رأس الخيمة، قال هو هاو واي: «إن أحد الأهداف الرئيسية لمجلس الأعمال السنغافوري عندما تم تأسيسه هو ربط الشركات السنغافورية مع الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة المعنية بتطوير التجارة والاستثمار في الدولة، حيث كانت رأس الخيمة على رأس اجندتنا». وتشكل هذه الندوة فرصة تمكننا من الاطلاع على الفرص الاستثمارية في رأس الخيمة، ونثق بأن الأشهر القليلة المقبلة ستشهد قيام المزيد من الشركات السنغافورية بافتتاح مكاتب لها في هذه الإمارة>>. وقال ديليب ناير إن النمو الكلي الذي يثير الإعجاب للإمارة مرده إلى الرؤية القيادية لسمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي والقائمة على التخطيط والتغلب على الصعوبات من خلال الخبرات العملية.

واستقطبت الإمارة العديد من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم نتيجة عدة عوامل تتمثل في إعفاء ضريبي بنسبة 100 % على الدخل والإعفاءات الضريبية للشركات بنسبة 100 % من رأس المال والسماح بنسبة 100% لترحيل رأس المال والأرباح بالإضافة إلى سهولة توفير اليد العاملة والحصول على التراخيص والموانئ البحرية والجوية المتطورة وعدم وجود رقابة على العملات الأجنبية وغياب الحواجز التجارية والكوتات.

ويبلغ إجمالي الناتج المحلي للإمارة 2,52 مليار دولار أميركي، حيث حققت نمواً قدره 50٪ مقارنة بالأعوام الأربعة الماضية. ويرجع هذا النمو الملحوظ إلى التركيز المتزايد على قطاعات محددة مثل التصنيع والخدمات والعقارات والإنشاءات والسياحة.

كما وجدت نتائج هيئة رأس الخيمة للاستثمار ومتانة مركزها المالي أصداءها في التصنيف العالي الذي حظيت به من وكالات التصنيف الدولية، إذ حصلت الهيئة على تصنيف طويل الأجل وتصنيف قصير الأجل من وكالة (ستاندارد أند بور)لمخاطر سيادة العملة الأجنبية والمحلية. ويعد الحصول على تصنيف مستقل تطوراً مهماً للإمارة مما يساعدها على التطوير كموقع جذب للاستثمارات ، كما يعطي هذا التصنيف دفعة قوية للشركات العاملة في رأس الخيمة.

الشرقية للاستثمار: تأسيس شركة لخدمات الطيران برأسمال مليوني دينار

الكويت / كونا:

كشف رئيس مجلس إدارة الشرقية للاستثمار حامد البدر انها بصدد تأسيس شركة لخدمات الطيران والشحن الجوي برأسمال 2 مليون دينار، موضحا أن سوق خدمات الطيران والشحن من الأسواق الواعدة التي تحقق ارباحا واعدة.

وقال البدر في تصريحات صحفية على هامش الجمعية العمومية للشركة التي عقدت بنسبة حضور ٪90، ان الشركة تستكشف حاليا استثمارات في مناطق جديدة سواء في الخليج او مناطق أخرى في جنوب شرق اسيا او مناطق عربية وإسلامية.

وحول إدراج الشركة في سوق الكويت للاوراق المالية، قال البدر ان الشركة تعتزم الإدراج على مطلع العام القادم، مشيرا الى ان الشركة مستوفية لشروط الادراج، كما وافقت الجمعية العمومية على ذلك، موضحا ان الشروط الجديدة المتعلقة بالقيمة الدفترية للسهم جعلتنا ننتظر مطلع العام القادم.

وتابع قائلا: «ان الشرقية سوف تتبنى سياسة الاستثمار المتميز الذي يعطي للشركة مزايا نسبية، مشيرا الى ان الشركة سوف تنتقي استثماراتها التي تتسم بالندرة وقلة الاستهداف من جانب شركات أخرى، لاسيما مع الوضع الحالي للأسواق المحلية والعالمية، حيث الانفتاح وجميع الأسواق مفتوحة للجميع وكذلك حرية حركة رؤوس الأموال. مما يحتم على الجميع اقتناص الفرص الأكثر جاذبية وعوائد وكذلك تكون بعيدة نسبيا عن اعين المنافسين.

وبين البدر أن الشرقية قامت بدور الوسيط في العديد من عمليات التمويل التي قامت بهيكلتها بما يتناسب مع احتياجات العملاء. كما رتبت عمليات تمويل وفق الشريعة خلال العام الماضي تجاوزت 20 مليون دينار كويتي. واستمرت محفظة الشركة في نموها الايجابي والذي تركز على اسواق الكويت والسعودية والإمارات حيث بلغ النمو في المحفظة نحو 70 في المائة مقارنة بمعدلات نمو السوق الكويتي البالغ 22 في المائة والسعودية 48 في المائة. والإمارات 42 في المائة وهذا يعكس دقة الاختيار لمكونات المحفظة.

الشركات التابعة

وعن الشركات التابعة والزميلة قال البدر ان الشركة الشرقية للاستثمار العقاري قد حققت نتائج جيدة، وسيتم ادراج هذه الشركة في النصف الاول من العام الجاري في السوق الموازي. كما ان الشركة الشرقية للخدمات التعليمية قد حصلت مؤخرا على موافقة نهائية من مجلس الجامعات الخاصة في وزارة التعليم العالي لتأسيس كلية «الجونكوين» الكندية في الكويت وننتظر تخصيص ارض من الدولة لاقامة المشروع.

اما الشركة الشرقية للخدمات الطبية فقد تم افتتاح باكورة نشاط الشركة الطبي والمتمثل في «هيلث كير كلينك» وهي عيادة متخصصة توفر خدمات علاجية للاسرة.

وحول رؤية البدر للوضع العام لسوق الكويت للاوراق المالية، اوضح ان السوق جيد، وان المستثمرين اصبحوا اكثر تريثا وتعقلا في اختيار الأسهم التي يتم التداول عليها، لاسيما تلك الاسهم التي تمتاز بالأداء التشغيلي وارباحها تشغيلية.

وتوقع ان يشهد السوق استقرارا خلال المرحلة المقبلة. لاسيما ان تجاوبت ادارة السوق مع المطالب المتعلقة بمشكلة المجموعة الـ«61» وحل الازمة القائمة بين الطرفين.

انتخاب مجلس إدارة جديد

انتخبت الجمعية العمومية للشركة الشرقية للاستثمار مجلس إدارتها لفترة ثلاث سنوات قادمة، حيث تم انتخاب حامد عبدالله البدر رئيسا لمجلس الإدارة وعبدالعزيز عبدالله الشايع نائبا لرئيس مجلس الإدارة، واختيار كل من الدكتور ابراهيم ماجد صالح الشاهين، خالد الشايع، زامل عبدالرحمن الزامل، الشيخ وليد خالد عبدالله الصباح، المهندس مجبل سليمان المطوع، اعضاء مجلس ادارة للفترة القادمة، وقد تم اختيار كل من عبداللطيف عبدالله الشايع، وسعود عبدالعزيز جعفر عضوين احتياطيين.

مورجان ستانلي: 300 مليار دولار أصول 22 مصرفا إسلاميا في دول الخليج

الرياض / متابعات:

مرشحة لمواصلة النمو رغم المنافسة مع البنوك التقليدية قدرت مورجان ستانلي حجم الأصول البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دول الخليج بنحو 300 مليار دولار .

وقالت مروة الشيخ المحللة في مورجان ستانلي في تقرير بعنوان: «المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - قصة النمو الهيكلي»، إن المصارف الإسلامية التي يبلغ عددها 22 في دول الخليج تمتلك ما يزيد على 300 مليار دولار على شكل أصول متوافقة مع أحكام الشريعة.

ويتوقع التقرير نمواً كبيراً ومستداماً مدفوعاً بنظرة عامة إيجابية للاستثمار في المنطقة، وحصة سوقية متزايدة تجنيها المصارف الإسلامية من إجمالي الأصول البنكية.

وقالت: «هناك أسباب عديدة وراء نمو هذا القطاع واستمرار هذا النمو بقوة.. إن النمو القوي للاقتصاد في دول الخليج والإنفاق المتزايد على البنية التحتية واستمرار التنويع القطاعي بعيداً عن اقتصاد النفط، من شأنه أن يعمل على نمو القطاع المصرفي بصورة عامة».

أما من حيث العوامل التي تقف وراء تحقيق النمو في قطاع التمويل الإسلامي، فإن من شأنه زيادة اهتمام الأفراد باتباع الشريعة الإسلامية في إجراء المعاملات البنكية، والدعم الحكومي من أجل تنمية وتطوير المصارف الإسلامية، والمنافسة الشديدة بين البنوك التقليدية في أن تجعل البنوك الإسلامية أكثر جاذبية.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من النظرة العامة المتفائلة تجاه القطاع المصرفي الإسلامي، إلا أن العوائق أمام النمو عديدة.

فمعظم المصارف الإسلامية صغيرة الحجم بالمقارنة مع البنوك التقليدية، كما أن عملية تصميم وتطوير المنتجات والأدوات المالية والبنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تعد أكثر صعوبة من مثيلتها لدى البنوك التقليدية.

مؤشر سوق مسقط يكسر حاجز الـ 10 آلاف نقطة ويسجل أفضل مستوى في تاريخه

مسقط / العمانية:

كسر المؤشر الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية أمس حاجز الـ 10 آلاف نقطة للمرة الأولى في تاريخه وصعد إلى 10007,19 نقطة مسجلا افضل مستوى في تاريخ سوق مسقط للأوراق المالية التي بدأت نشاطها في عام 1989 وبدأت العمل بنظام المؤشرات في عام 1992.

وارتفع المؤشر أمس اكثر من 116 نقطة وسط ترحيب حار من المستثمرين بسوق مسقط للأوراق المالية الذين عبروا عن سعادتهم بهذا الصعود.

وكسر المؤشر حاجز الـ 10 آلاف نقطة في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف أي في منتصف الجلسة بعد ان دفعت اسهم الشركات القيادية المؤشر إلى هذا الصعود.

وقال مصطفى بن أحمد بن سلمان الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية ان صعود المؤشر إلى هذا المستوى يؤكد مستوى ثقة المستثمرين في السوق والشركات المدرجة مؤكدا ان المؤشر قادر على المحافظة على هذا المستوى، خاصة ان الشركات القيادية التي تدعم المؤشر ما زالت تمتلك مقومات الصعود مثل بنك مسقط والبنك الوطني وعمانتل.

وأشار إلى أن تداولات أمس شهدت تركيزا على اسهم الشركات العاملة في قطاع مواد البناء مثل ريسوت للإسمنت والجزيرة للمنتجات الحديدية وصناعة الكابلات العمانية واسمنت عمان والأنوار لبلاط السيراميك التي شهدت طلبات شراء جيدة وان لم تكن قد نفذت جميعها.

وقال ان الخبر الذي تم بثه في بعض القنوات التلفزيونية - والذي يشير إلى ان أحد البنوك الهندية والذي يستحوذ بنك مسقط على نسبة جيدة من أسهمه سيندمج مع بنك كبير في الهند - أعطى مزيدا من القوة لسهم بنك مسقط الذي من المتوقع ان يستفيد من هذا الاندماج.

المحرك الرئيسي

وأكد نبيل بن حيدر البلوشي مدير الوساطة الخليجية والمحلية بشركة المدينة للخدمات المالية والاستثمارية ان نتائج الشركات هي المحرك الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية، إذ حققت بعض الشركات أرباحا تفوق 50 بالمائة من رأسمالها، مؤكدا في الوقت نفسه ان هذا الصعود مؤشر على النمو القوي للاقتصاد الوطني.

وقال ان الاستثمارات الجيدة التي يتم ضخها من مستثمرين خليجيين وأجانب اعطت دفعة مهمة للسوق مشيرا إلى ان الصعود الذي سجله المؤشر طبيعي وغير مبالغ فيه.

وقفزت أمس مشتريات الاجانب إلى 29,44 بالمائة من إجمالي عمليات الشراء التي شهدتها السوق مقابل 9,62 بالمائة أمس الأول، وبلغت مشتريات الخليجيين أمس 5,57 بالمائة، والعرب 3,19 بالمائة لتتجاوز نسبة مشتريات الجنسيات غير العمانية 37 بالمائة في حين بلغت نسبة مبيعاتهم 18,5 بالمائة.

وارتفعت أمس اسهم 28 شركة مقابل 15 شركة تراجعت أسعارها و16 شركة حافظت على مستوياتها السابقة.

وسجل سهم منتجع شاطئ صلالة أعلى نسبة صعود بعد ان ارتفع بنسبة 7,24 بالمائة وأغلق على 1,333 ريال، في حين سجل سهم المركز المالي ابرز التراجعات التي شهدتها السوق بعد ان تراجع بنسبة 4,04 بالمائة وأغلق على 2,639 ريال.

وارتفع حجم التداول أمس بنسبة 1,03 بالمائة ليصعد إلى 13,773 مليون ريال مقابل 13,633 مليون ريال أمس الأول.

واستحوذت عمانتل على 19,1 بالمائة من التداولات عندما بلغ حجم تداولاتها 2,6 مليون ريال متصدرة بذلك الشركات الأكثر تداولا من حيث قيمة التداول، وحل بنك مسقط ثانيا بحجم تداول مقداره 1,3 مليون ريال يمثل 9,7 بالمائة من التداولات، وجاءت جلفار للهندسة والمقاولات في المرتبة الثالثة بحجم تداول مقداره 1,1 مليون ريال يمثل 8,2 بالمائة من التداولات.

البحرين: بنك الخليج الدولي يزيد رأسماله بمقدار مليار دولار

المنامة

المنامة / وكالات:

أقر مجلس إدارة بنك الخليج الدولي في اجتماعه الذي عقد يوم الأربعاء الموافق 20 فبراير 2008 البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007. كما أعلن البنك عن زيادة رأسماله بمقدار مليار دولار ليصل إلى 5،2 مليار دولار.

وتمت المصادقة على زيادة رأس المال خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الذي عقد في نفس اليوم. وبلغت الأرباح التشغيلية 1،292 مليون دولار خلال عام 2007، بارتفاع مقداره 7،73 مليون دولار أو ما يعادل 34 بالمائة عن العام السابق قبل الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي نجمت عن أزمة الائتمان العالمية. وتعكس هذه الأرباح الأداء القوي الذي حققته أعمال البنك الاستثمارية الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي. ولكن بعد احتساب خسائر إعادة التقييم والمخصصات ذات الصلة ببعض المحافظ الاستثمارية التي تأثرت بأزمة الائتمان التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال النصف الثاني من العام الماضي، سجل البنك خسائر صافية بلغت 3،757 ملايين دولار لعام 2007. وقد تم وضع مخصصات خسائر لاستثمارات مهيكلة وسندات مدعومة بأصول ذات صلة بسوق العقار الأمريكي الثانوي.

وأكد رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، أن البنك قد حافظ على قوة وضعه المالي ومكانته في السوق، حيث أكد المساهمون إلتزامهم المتواصل بدعم البنك وساهموا بزيادة رأس المال بمقدار مليار دولار إضافية. وهذه الزيادة في رأس المال تتجاوز الخسائر المحققة خلال عام 2007، مما يعكس بوضوح ثقة المساهمين الكبيرة في البنك. كذلك فإننا نؤكد إلتزام البنك بترسيخ دوره الرائد وسعيه الحثيث لتحقيق رؤيته ليكون المصرف الاستثماري المفضل في المنطقة. وبلغ إجمالي الدخل 4،342 مليون دولار خلال العام، حيث ارتفعت ايرادات الفوائد والدخل من رسوم الأعمال المصرفية الاستثمارية بشكل ملحوظ. ارتفع صافي دخل الفوائد بمقدار 9،47 مليون دولار ليبلغ 6،305 ملايين دولار خلال عام 2007. ويعزى ارتفاع دخل الفوائد أساساً إلى نمو محفظة القروض بشكل ملحوظ خصوصاً في ميدان تمويل المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الايرادات غير المرتبطة بالفوائد فقد استفادت بشكل خاص من ازدياد ايرادات الرسوم من إدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية واستشارات تمويل الشركات.

وقد ارتفعت ايرادات الرسوم والعمولات بمقدار 3،22 مليون دولار لتبلغ 1،88 مليون دولار. كما تم احتواء المصاريف التي تراجعت قليلاً عن مستواها في العام السابق. وبلغ إجمالي أصول البنك 30 مليار دولار في نهاية عام 2007، بزيادة مقدارها 2،5 مليار ان ونصف المليار دولار عن العام السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى النمو الملاحظ في حجم محفظة القروض. أما حقوق المساهمين فقد بلغت 2215 مليون دولار في نهاية العام، بإرتفاع مقداره 359 مليون دولار مقارنة بحجمها في نهاية عام 2006 كما حافظت نسب الملاءة المالية للبنك على مستوياتها العالية، حيث بلغت نسبة الملاءة المالية الكلية 7،14 بالمائة والملاءة المالية للفئة الأولى من رأس المال 7،11 بالمائة في 31 ديسمبر 2007 بحسب معايير إتفاقية بازل الأولى، وهي نسب أعلى من النسب التي تتطلبها السلطات التنظيمية والمعايير الدولية الأخرى. وبلغت الملاءة المالية بحسب إتفاقية بازل الثانية 8،13 بالمائة في 31 ديسمبر 2007، وهي أيضاً أعلى من النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي والبالغة 12 بالمائة.

من جهته قال الرئيس التنفيذي للبنك، الدكتور خالد الفايز:

لقد تأثرت نتائج البنك بأزمة الائتمان التي اجتاحت أسواق المال العالمية، وقد تحركنا بسرعة وبحكمة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة النتائج المترتبة على هذا الوضع. لقد اتبع البنك اسلوباً حذراً ومحافظاً جداً في تحديد مخصصات الخسائر للاستثمارات المعرضة للمخاطر والتي تتألف أساساً من استثمارات مهيكلة (SIVs) تأثرت بشدة من شح السيولة في الأسواق التي نتجت عن أزمة الائتمان، إضافة الى سندات مدعومة بأصول (CDOs) يرتبط بعضها بسوق العقار الأمريكية الثانوية. لقد تضمنت المخصصات أيضاً مبلغ 150 مليون دولار تم وضعه احتياطاً لاحتمالات مخاطر غير محددة في نهاية عام 2007.

ويذكر أن ما نسبته 98 بالمائة من محفظة سندات الدين المتوفرة للبيع تتمتع بتصنيف من الدرجة الاستثمارية. إضافة الى ذلك، فنحن نقوم باتخاذ إجراءات فعالة وشاملة لتحقيق مزيد من التعزيز لأساليب إدارة المخاطر. ويعتبر بنك الخليج الدولي، الذي تساهم فيه حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، من أبرز مصارف الشرق الأوسط الرائدة في ميدان الأعمال المصرفية الاستثمارية ويركز أعماله بشكل أساسي على منطقة الخليج. وبالإضافة الى الشركة الرئيسية التابعة له، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، يوجد لدى البنك فروع في الرياض وجدة ولندن ونيويورك ومكتبان تمثيليان في أبوظبي وبيروت.

متفرقات

مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي بين دول الخليج يعقد بالدوحة

الدوحة / وكالات:

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية أنها ستنظم في السابع من أبريل المقبل مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وذكر مدير إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة القطرية أحمد واهن في مؤتمر صحافي ان المؤتمر الذي سيعقد تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني وبمشاركة اكثر من 500 من الخبراء والشخصيات العالمية الخليجية يهدف الى القاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس وما تشهده من خطوات على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة.

وقال واهن انه سيتم خلال المؤتمر اجراء تقييم لمرحلة السوق الخليجية المشتركة التى اطلقت في مطلع يناير الماضى وصولا الى وحدة اقتصادية متكاملة وككتلة اقتصادية اقليمية لها اثرها في الاقتصاد العالمي ومناقشة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي.

ولفت آلى ان الجهة المنظمة تلقت تأكيدا من عدد من وزراء الاقتصاد والتجارة في دول المجلس بالمشاركة في المؤتمر الى جانب مشاركة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن بن حمد العطية.

واضاف ان المؤتمر سيشهد مشاركة المفوض التجاري الاوروبي بيتر مندلسون الذي سيستعرض تجربة الاتحاد الاوربي والتحديات التي واجهته في سبيل الوحدة الاقتصادية التي توجت بالاتحاد النقدي (اليورو).